تكوين الباحثين على استخدام مصادر المعلومات الالكترونية في ظل حقوق الملكية الفكرية والاستخدام العادل

Training researchers to use electronic information sources in light of intellectual property rights and fair use

تاريخ الارسال: 2020/02/29	تاريخ القبول: 2020/09/14	تاريخ النشر: 2021/07/15

*أ. الديقش أحمد
جامعة ثليجي عمار - الأغواط
Daikecheahmed@gmail.com

أ.د. بوعناقة سعاد
جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
sbouanaka@gmail.com

ملخص :

يعالج هذا المقال موضوع من أهم المواضيع المطروحة في مجال البحث العلمي وهو استخدام مصادر المعلومات من طرف الباحثين والأبعاد القانونية التي يطرحها سواء من حيث حقوق النشر والتأليف أو ما يصطلح على تسميته بالاستخدام العادل للمصادر الالكترونية كفلسفة جديدة للتقسيم العادل للحقوق بين المؤلف والمنتج للمعلومة من جهة وبين الباحث أو المستفيد من المعلومة من جهة أخرى ، وهذا دون شك يحتاج الى اليات لتكوين الباحثين على فهم الأبعاد الموضوعية التي يطرحها استخدام مصادر المعلومات الالكترونية خاصة فيما تعلق بالجانب التنظيمي والقانوني منها ، وبدوره يساعد الباحث على الولوج الى هاته المصادر واستخدامها دون عوائق أو انتهاك لحقوق الاخرين كباحث مستفيد أو كباحث مؤلف .

الكلمات المفتاحية : مصادر المعلومات الالكترونية؛ حقوق الملكية الفكرية؛ الاستخدام العادل ؛ التكوين .

***المؤلف المرسل:** الديقش أحمد

Abstract:

This article addresses one of the most important topics presented in the field of scientific research, which is the use of information sources by researchers and the legal dimensions that it presents, whether in terms of copyright and what is termed for its fair use of electronic sources as a new philosophy for the fair division of rights between the author and the producer of the information on the one hand and between The researcher or the beneficiary of the information on the other hand, and this undoubtedly needs mechanisms to train researchers to understand the objective dimensions presented by the use of electronic information sources, especially with regard to the organizational and legal aspect of them, and in turn the researcher helps To access these sources and use them without hindrance or violation of others' rights as a researcher or a researcher

***Keywords**: Electronic information sources ; intellectual property rights ; fair use ; Training.*

مقدمة:

يعد اختراع الكتابة من أعظم الانجازات في تاريخ البشر لأنها مهدت للإنسان الطريق لتسجيل المعرفة وانتقالها من جيل لآخر ، وفتحت الطريق لابتكارات اخرى كالورق والأحبار واستخدامها في الكتابة . وفي هذا ظهرت المخطوطات واسطة جديدة لتسجيل المعرفة ونشرها . واستمر الحال على هذا المنوال الى اختراع الطباعة التي احدثت ثورة هائلة في انتاج وتطور مصادر المعلومات ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الكم الضخم من مصادر المعلومات بمختلف الاشكال والموضوعات واللغات التي تصدر سنويا عن مؤسسات الطباعة والنشر في العالم.

وفي ظل التطورات العلمية والتقنية الحديثة وتطبيقاتها ظهرت وسائل جديدة لتسجيل المعرفة ونشرها مثل المصغرات الفيلمية والوسائط الالكترونية المتطورة التي نجم عنها انتاج مصادر المعلومات الالكترونية وانتشارها واستخدامها بشكل واسع في عالم اليوم [1].

لقد ظهرت تحديات وعوائق تحول دون الاستخدام الأمثل والقانوني لمصادر المعلومات الالكترونية مما أوقع الكثير من المستفيدين بوجه عام والباحثين بوجه خاص في انتهاكات لحقوق النشر والتأليف وذلك يعود بالدرجة الأولى لعدم تدريبهم وتكوينهم على استخدام هذا النوع من المصادر من جهة وعلى الغموض والضبابية التي تكتنف معظم التشريعات التنظيمية الوطنية والدولية من جهة أخرى ... وبناءا على هذا فالإشكال المطروح كالاتي :
ما هي اليات تكوين الباحثين على استخدام مصادر المعلومات الالكترونية في ظل حقوق النشر والتأليف والاستخدام العادل للمعلومات ؟

وقد استخدمنا في دراستنا المنهج الاستقرائي واعتمدنا على الملاحظة وهذا ما يناسب موضوعنا لتشعب وتعقد أفكاره بين الجانب التقني الذي يرجع لطبيعة البيئة الالكترونية، وأيضا لتضارب وتناقض القوانين والتشريعات بين الدول والمنظمات الناشطة في هذا المجال ، ويمكن الانطلاق من فرضية رئيسية مفادها أن التكوين يعتبر أداة ضرورية للباحثين لفهم الأبعاد القانونية والتقنية التي يطرحها الاستخدام العادل وحقوق الملكية الفكرية للمصادر الالكترونية . لذلك حاولنا تلخيص موضوعنا في العناصر الاتية :

- ✓ ماهية تكوين الباحثين والاليات والطرق المعتمدة في ذلك .
- ✓ مصادر المعلومات الالكترونية ودورة حياتها وعوائق استخدامها .
- ✓ حقوق النشر والتأليف والاستخدام العادل للمصادر الالكترونية وضرورة تكوين الباحثين على فهم أبعادها التقنية والقانونية .

تكوين المستفيدين (الباحثين)

يعد التكوين والتدريب من الاليات الاساسية المستخدمة في تنمية مهارات وسلوك الباحثين والارتقاء بمستوى أدائهم العلمي والعملي ، لاسيما اذا تعلق الأمر بالمادة العلمية وكيفية الولوج والوصول لها بمرونة وسهولة في الفضاء الالكتروني خاصة في ظل ما يشهده هذا الفضاء من تلوث معلوماتي متزايد مع تزايد مستخدميه الافتراضيين ،لذلك فان فهم الأبعاد الفنية التقنية والقانونية له لا مناص منه في ظل التطور التكنولوجي السريع للمصادر الالكترونية وتنامي الطلب عليها من طرف المستفيدين .

مفهوم تكوين المستفيدين:

مفهوم التكوين لغة : كلمة تكوين مشتقة من الفعل كوّن كما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور كوّن الشيء : أحدثه ، والله مكوّن الأشياء يخرجه من العدم الى الوجود[2]

ونجد مصطلح (**Formation**) باللغة الفرنسية في موقع قاموس لاروس **Larousse**، بمعنى كيف يتم تشكيل الشيء ؟ عملية تؤدي إلى ظهور شيء لم يكن موجودا من قبل ، وأيضا تطوير وتعديل نظام الشخص بإعادة قدرته على مزاولة وظائف الانتاج[3]

أما باللغة الانجليزية (**Formation**) في موقع قاموس اكسفورد **Oxford**عمل الشيء أو طريقة تشكيله ، الشيء الذي تم صنعه أو تشكيله . ومصطلح التدريب (**Training**) هو الأقرب من الناحية الاصطلاحية لمصطلح التكوين باللغة العربية ، ويقصد به القيام بتعليم شخص أو كائن مهارة أو نوع معين من السلوك ، ويعني أيضا التدريب اثناء الخدمة للموظفين[4] .

ويعتبر مصطلح (تدريب/**Training**) شائع الاستخدام في دول الانجلوفون والمشرق العربي ، وفي مقابل ذلك نجد مصطلح (**Formation**/تكوين) شائع في دول الفرانكفون والمغرب العربي ، خاصة فيما تعلق باستخدام المصطلح في مجال التكوين والتدريب الموجه لموظفي المنظمة أو المؤسسة.

اصطلاحا :

يعرف التكوين على أنه "عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج أو متتابعة مجموعة من التصرفات المحددة مسبقا "[5].

كما يعرف التكوين بأنه نشاط يقوم عن طريق نقل محتوى الأفكار ومبادئ الحكم ، وأنماط عملية جديدة بتحويل عميق للبناء السيكولوجي والاجتماعي للأفراد ، وفي تعريف اخر جاء فيه : أن التكوين عملية تقوم بنقل مجموعة مترابطة من المعارف والمهارات تؤدي بالفرد الى تغيير عام ،تسمح له القيام بمهام اخرى[6].

ويعرف التكوين كذلك بأنه : مجموعة من النشاطات المصممة والموجهة اما لرفع مستوى مهارات ومعارف وخبرات الافراد أو لتعديل ايجابي في ميولهم أو سلوكياتهم[7]

ويعرف **Pierre Casse** التكوين بأنه : "العملية التي تهدف الى تنمية القدرات ومهارات الأفراد المهنية والتقنية أو السلوكية من أجل زيادة كفاءتهم وفعاليتهم في اطار تنفيذ المهام والأدوار المتصلة بوظائفهم الحالية أو المستقبلية ... فهو عملية من اجل تجديد المعلومات[8]" وهو : " عملية تعلم تتضمن اكتساب مهارات ومفاهيم وقواعد أو اتجاهات لزيادة وتحسين أداء الفرد[9] "

أنواع فئات المستفيدين :

كما يميز وارزيق**Werzig** من جهته ، أربعة أنواع من مستفيدي نظام المعلومات ، وهي :

1/المستفيد الحالي (النهائي):هو الشخص الذي يستعمل المعلومة و يستغلها فعلا

2/ المستفيد الفعلي (الحقيقي):هو الشخص الذي يعلم أين يجد المعلومة و تكون لديه الفرصة لاستعمالها و يستعملها فعلا

3/ المستفيد المحتمل : هو الشخص الذي يعلم أين يجد المعلومة ، و تكون لديه الفرصة لاستعمالها،لكن لا يستغل هذه الإمكانية.

4/المستفيد الكامن: هو الشخص الذي يهتم بالمعلومة ، يحتاج إليها ، و لكن لا يدري أين يجدها.[10]

اتجاهات التكوين :

ان للتكوين ثلاث اتجاهات رئيسية وهي :[11]

اتجاه نظري : يستهدف اكتساب الفرد معلومات وخبرات جديدة أو تنمية المعلومات والخبرات القديمة .

اتجاه عملي : يستهدف الى تعلم الفرد مهارات جديدة أو طرق عمل حديثة تكون أكثر فاعلية وإنتاجية .

اتجاه نفسي وسلوكي : يرمي الى تطوير سلوك الفرد والعمل على تنمية الجوانب الايجابية في السلوك والتخلص من العادات الغير ايجابية .

أساليب و طرق تكوين المستفيدين:

تشمل طرق و أساليب التدريب الأتي:[12]

1- الجولات التوجيهية:

تحرص معظم الجامعات على تقديم مثل هذه الجولات ضمن برنامج أسبوع التوجيه للطلبة.و تتراوح هذه الجولات بين المرور السريع العابر و الزيارات المتأنية المصحوبة ببعض

الوسائل التعريفية و الإرشادية كالمحاضرات و عرض الأفلام و استخدام أدلة المكتبات و الخريطة التنظيمية و ما إليها . و من الممكن لهذه الجولات أن تحقق الأتي:

- التعرف على التنظيم الداخلي للمقتنيات و الخدمات و الفهارس و الببليوغرافيات.
- تعريف المستفيدين بقوانين الإعارة و سياسة المكتبة و نظامها المتبع.
- إثارة الاهتمام بنوعيات معينة من مصادر المعلومات كالكتب المرجعية و الببليوغرافيات و التقنيات الحديثة كالأقراص المتراصة و خدمات الإعارة المتبادلة و الإنترنت و سواها.
- توضيح بعض الرموز و الأرقام و الإشارات التي تشتمل عليها بطاقات الفهارس.

1- المحاضرات العامة:

تنظم بعض الجامعات محاضرة أو سلسلة من المحاضرات للتعريف بمؤسسة المعلومات وأحيانا تكون في أعقاب الجولات الموجهة ،و يمكن أن تكون بديلا عنها.

ولكي لا تطغى الجوانب النظرية على أجواء المحاضرة يفضل أن تكون مصحوبة باستخدام بعض الرسوم التوضيحية والشرائح و الأفلام. و لكي تحقق أهدافها فإنه يفضل أن يكون بين أيدي جمهور الحاضرين بعض المواد كموجز المحاضرة أو هيكلها العام و دليل المكتبة و بعض الرسوم التوضيحية.

2- الإرشاد الفردي: يمكن أن يقوم مرشد المستفيدين و اختصاصي المراجع بأداء هذا النشاط في توجيه و إرشاد من يحتاج المساعدة . و تحرص جميع مؤسسات المعلومات على استخدام اللوحات الإرشادية لمساعدة من يترددون عليها في التعرف على الأماكن التي تتوافر فيها المواد و الخدمات التي يحتاجونها.

3- المساق الدراسي :

تخصص بعض الجامعات مقررا دراسيا خاصا لتعليم الطلبة كيفية التعامل مع مكتبات الجامعة و استخدامها و التعرف على مقتنياتها و فهارسها و أدواتها الببليوغرافية الأخرى. و تختلف أهمية و موقف هذا المساق من جامعة إلى أخرى ،فبعض الجامعات تعتبره معادلا لأي مقرر دراسي أخر من حيث اعتباره ضمن متطلبات التخرج و بعضها لا تدخله ضمن متطلبات التخرج و بعضها تعتبر هذا المقرر مادة حرة.

4- الأدلة و الموجزات الإرشادية:

تقوم مؤسسات المعلومات عادة أدلة موجزة للمستفيدين من خدماتها تشتمل على عرض سريع للمؤسسة و مكوناتها و تنظيمها و خدماتها و اللوائح و الشروط التي تنظم الإفادة من محتويات هذه المكتبات.و هناك بعض المؤسسات و بخاصة المكتبات في الجامعات الكبرى والعريقة تعد بالإضافة إلى الدليل العام بعض الأدلة الفرعية أو النشرات التعريفية الخاصة بنوعيات معينة من مصادر المعلومات كالأطروحات و التقارير و براءات الاختراع فضلا عن التعريف ببعض الخدمات غير التقليدية كالخدمات الببليوغرافية ، و الاسترجاع على الخط المباشر و سواها.

5- الأفلام التعليمية :

لغرض التعامل الفعال مع المعلومات تسعى مؤسسات المعلومات لتوفير مجموعة من الأفلام التعليمية المناسبة التي تغطي قطاعات مختلفة و في مدة لا تتجاوز عشر دقائق . فمن الممكن مشاهدة فلم يعرف بمؤسسة المعلومات بوجه عام ، و توفير بعض الأفلام التي تعرف بالمراجع أو الكشافات و نظم الاسترجاع على الخط و سواها.

مصادر المعلومات الالكترونية

لاشك أن مصادر المعلومات الالكترونية أصبحت الشكل الاكثر استخداما وتدوالا من طرف الباحثين فتعددت أنواعها ومسمياتها وطرق الولوج اليها سواء عن طريق المصادر المغلقة من أقراص نضغوطة أو ليزرية أو من خلال المصادر الالكترونية المتاحة عبر قواعد البانات وبنوك المعلومات المتاحة على شبكة الانترنيت . قد ورد أكثر من تعريف للمصادر الالكترونية للمعلومات في النتاج الفكري يمكن أن نتطرق إليها كما يلي:

تشمل كل ماهو متعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية الورقية و غير ورقية مخزنة الكترونيا على وسائط سواء ممغنطة **(Magnetic tape/disk)**أو ليزرية بأنواعها أو تلك المصادر اللاورقية و الخزنة أيضا الكترونيا حال إنتاجها من قبل مصدريها أو نشرها (مؤلفين و ناشرين) في الملفات قواعد بيانات و بنوك معلومات متاحة للمستفيدين عن طريق الاتصال المباشر **(online)**أو داخليا في المكتبة أو المركز المعلومات عن طريق منظومة الأقراص المكتنزة **(CD-ROM)**و المتطورة الأخرى[13].

مصادر المعلومات الالكترونية تشمل كل أنواع أوعية المعلومات التي تحولت من الشكل الورقي التقليدي الى الشكل الذي يقرأ و يبحث فيه بواسطة الحاسب الالي[14]

المصادر الإلكترونية هي معلومات إلكترونية في شكل نصوص كاملة أو دوريات إلكترونية أخرى مسجلة كمعلومات رقمية ، كهذه تكون هذا الأوعية المعلوماتية عبارة عن مجموعة معلومات على شكل نصوص إلكترونية لكل واحد منها عنوان تجاري خاص به يمكن تحصيله عن طريق الشبكة أو بوسيلة أخرى[15] .

تعرف منظمة **ISO**:"تلك الوثائق التي تتخذ شكلا إلكترونيا ليتم الوصول إليها عن طريق الحاسب الآلي ".

أشارت إحدى الأوراق البحثية ، التي قدمت في مؤتمر الاتحاد الدولي لجمعيات و معاهد المكتبات **IFLA**الذي عقد في شهر نوفمبر من عام 2001 إلى أن: "المصادر الإلكترونية غالبا ما تشير إلى فئة عريضة و متنوعة من الأوعية ، بداية من الدوريات الالكترونية و حتى الأقراص المليزرة ، بداية من الكتب الإلكترونية و انتهاء بالمواقع الإلكترونية ، بداية من قوائم البريد الالكتروني و حتى بنوك المعلومات ، جميعهم يحمل خاصية مشتركة ألا و هي : الاستخدام ، و أحيانا إمكانة التعديل اعتمادا على الحاسب الآلي".و ترى صاحبة هذا الكتاب أن هذا التعريف قد حاول تحقيق الشمول ، و لكن ذلك أدى به إلى الوقوع في الكثير من الخلط بين الأداة و المنتج و الوسط[16].

ومن جانبها ذكرت جمعية المكتبات الأمريكية **ALA** في دليلها الصادر تحت عنوان :"إرشادات لتقديم المصادر الإلكترونية للمعلومات للمستفيدين " أن المصادر الإلكترونية للمعلومات تتضمن – و إن كانت على خدمات البحث على الخط المباشر – خدمات البحث عن البيانات المحملة على الأقراص المليزرة:المواقع التي تضمها شبكة الإنترنت ، المعلومات المتاحة عبر نسيج العنكبوت العالمي **WWW**، الفهارس المتاحة على الخط المباشر **OPAC**، النصوص الإلكترونية ، الوسائط المتعددة ، و مصادر المعلومات الأخرى التي يصل إليها المستفيد على الخط المباشر[17].

بينما الدكتورة إيمان فاضل السامرائي فقد حاولت إعطاء تعريف شامل جامع لمصادر المعلومات الإلكترونية ، حيث عرفتها بأنها مصادر المعلومات التقليدية الورقية و غير الورقية مخزنة إلكترونيا على وسائط سواء ممغنطة أو مليزرة بأنواعها أو تلك المصادر اللاورقية و المخزنة أيضا إلكترونيا حال إنتاجها من قبل مصدريها أو ناشريها (مؤلفين و ناشرين) في ملفات قواعد بيانات و بنوك معلومات متاحة للمستفيدين عن طريق الاتصال

المباشر أو داخليا في المكتبة أو في مراكز المعلومات عن طريق منظومة الأقراص المتراصة و المتطورة الأخرى[18] .

مما سبق ، بمراجعة التعريفات المختلفة ، خلصت الدراسة إلى التعريف الإجرائي التالي لمصادر الإلكترونية للمعلومات :

"تلك الأعمال التي يتم إنشاؤها أو تسجيلها و اختزانها و استرجاعها و تناقلها و استخدامها رقميا باستخدام الحاسب الالي و التجهيزات الملحقة به ، سواء أكانت متاحة عبر الشبكات – و هي الإتاحة عن بعد مثل : قواعد البيانات على الخط المباشر- أم المحملة على أحد الوسائط المادية: (أقراص مرنة، أقراص صلبة ، أقراص مليزرة) و الإتاحة المادية . و قد أعدت هذه الأعمال بهدف استخدامها و الإفادة منها، مع عدم إغفال ما تتمتع به المزايا فيما يتعلق بالاختزان و التعديل و البحث و الاسترجاع : نتيجة اعتمادها على الحاسب اللآلي و تكنولوجيا الاتصالات. و يتم التمتع بحق استخدامها إما عن طريق التأجير أو الترخيص ، و إما عبر الإتاحة المجانية سواء أكانت أعمالا مستقلة بذاتها أم كانت أجزاء من أعمال أكبر[19]".

دورة حياة المصدر الإلكتروني للمعلومات:

يمكن تقسيم دورة الحياة مصدر المعلومات الإلكتروني ، إلى المراحل التالية:[20]

مرحلة الإنشاء:

تنطوى هذه المرحلة على خطوتين أساسيتين : خطوة التصميم **Design phase**تليها : خطوة التنفيذ **Implementation phase** التي تمثل الإنشاء الفعلي لمصدر المعلومات . وغالبا ما يتخذ قرار إنشاء المصدر لتحقيق أهداف محددة ، و في ضوء مجموعة من المحكات تؤثر جميعها على خط سير العمل في هذه المرحلة من دورة الحياة ، لذا عادة ما يتم الاستعانة بنموذج مصمم خصيصا يشتمل على مجموعة من البيانات التعريفية المحددة و المميزة ، يتم استيفاؤها ابتداء حول المصدر المزمع إنشاؤه .

كذلك.. من بين العناصر المهمة التي ينبغي دراستها و اتخاذ قرار بشأنها ضمن عملية الإنشاء بخطوتيها: الاختيار، التكلفة ، المزايا المتحققة، المحتوى الفكري، مدى ثبات المصدر **Fixity**، البنية، الشكل **Format**، طريقة الضغط **Compression**و التكويد ، طبيعة المعلومات الموصوفة و مستوى هذا الوصف ، حق الملكية الفكرية و بعض القضايا القانونية و الاقتصادية المرتبطة بالاستخدام.

هذا.. و تجدر الإشارة إلى أن الكيفية التي تتم بها عملية إنشاء مصدر الكتروني للمعلومات تنعكس مباشرة فيما بعد على إدارته و حفظه و استخدامه ، و من ثم ... فلا بد من وجود اتصال مباشر و مستمر بين جميع الأطراف المعنية بالمصدر**Stakeholders**، بداية من المنشئ **Creator**و انتهاء بالمستفيد المستخدم له **Patron**.

مرحلة الإدارة و الحفظ:

تبدأ هذه المرحلة مباشرة، فور الانتهاء من مرحلة إنشاء مصدر المعلومات الإلكتروني ؛ حيث يتولى المسؤول عن عملية الإنشاء –مرحليا –حفظ و إدارة المصدر على المدى القصير **Short– term**إلى أن يتم إرساله إلى القسم الذي يتولى مسؤولية الحفظ على المدى الطويل **Long– term**، خاصة إذا كانت عملية إنشاء هذا المصدر تتم ضمن إجراءات بناء و تنمية مجموعات المكتبة ككل.

و عادة ما تتوقف عملية إدارة المصدر الالكتروني للمعلومات على الطريقة التي تم بها انشاؤه أو الإمداد به.فهي تتضمن المراحل الخمس التالية:

أولا: وضع البنية ، و الشكل ، و طريقة الضغط و التكويد ، لمصدر المعلومات الإلكتروني

ثانيا: توثيق المصدر الالكتروني للمعلومات

ثالثا:اختزان المصدر الإلكتروني للمعلومات

رابعا: حفظ المصدر الالكتروني للمعلومات

خامسا : ضمان سلامة **Integrity**مصدر المعلومات الالكتروني

مرحلة الاستخدام:

قد تبدأ عملية استخدام المصدر الالكتروني للمعلومات من فور الانتهاء من إنشائه ، و قد ترجأ إلى ما بعد انتهاء عمليتي : الإدارة و الحفظ . و في معظم الأحوال عادة ما تتوقف عملية إتاحة مصدر المعلومات للاستخدام على مجموعة من العناصر ، مثل : الهدف من إنشائه ، و الكيفية التي تم بها هذا الإنشاء ، الاتفاقيات التعاونية بين الأطراف المعنية بالمصدر و التي قد تحدد ما إذا كان استخدامه سيكون تشاركيا أم متداولا .

بقى في ختام الحديث عن دورة حياة المصدر الالكتروني للمعلومات ، الاشارة إلى جميع المراحل التي يمر بها المصدر عادة ما تتم في ظل بيئة قانونية مؤثرة تتضمن : حقوق الملكية الفكرية للمصدر ، و البرمجيات المرتبطة به ، الشروط التعاقدية الملزمة للأطراف المعنية بالمصدر ، خاصة فيما يتعلق بحماية محتوى المصدر المعلومات و عنصر الوثوقة

Authenticityفيمن يقوم باستخدامه ، أي إجمالا : بيان من لمن و تحت أية ظروف و بأية درجة من الصلاحية ، و إلى أي مدى زمني سيتم استخدام المصدر و الانتفاع به؟

صعوبات وعوائق استخدام مصادر المعلومات الالكترونية :

1. عوائق اللغوية:

ان المؤهلات الشخصية للباحث في المجال العلمي اهمية اساسية ، سواء تعلق الامر بمخزونه المعرفي ، او تحكمه في اللغات الحية الاجنبية ، أو خبرته في مجال تعامله مع تقنيات الحاسوب و برامج تشغيله ، فمصادر المعلومات الالكترونية ماهي الا وسيلة لتوفير المعلومات للباحثين ، و تلبية احتياجاتهم ، و استخدامها ، و ارتيادها يساعد كثيرا في تنمية القدرات العقلية و الفكرية لدى الباحثين ، من خلال مواكبة التغيرات الحديثة في ثورة المعلومات ، و كذا تطوير و تنمية البحث العلمي و الارتقاء به . [21]

وتعد المعوقات اللغوية من المعوقات المهمة في تطوير عملية البحث ، و فهم الباحثين للتقنيات الحديثة ، فاتقان اللغة الانجليزية أو الفرنسية ، أصبح ضروري في عصر المعلومات و عليه فان الباحث قد يواجه عوائق لا يستهان بها اذا كان غير متمكن من لغة و خاصة اللغة الانجليزية لانها اللغة الاولى في العالم 90%مما ينشر هو باللغة الانجليزية و من بين ما قد يواجهه ايضا :

الغموض و الابهام : هذه الحالة تنحصر على مدى قدرة الباحث على ايجاد الكلمات المفتاحية المعبرة عن فكرة ما ، خاصة اذا تعلق الامر بميادين البحث غير التقنية ، كبحوث العلوم الانسانية و الاجتماعية ، التي تستخدم فيها اللغات ذات الطابع الادبي الفلسفي ، و هذا ما يصعب على الباحث الفهم السريع لموضوع الوثيقة.

كثرة المترادفات : للوقوف على مدى صعوب السيطرة على عملية اختيار الكلمات المفتاحية المناسبة اثناء عملية البحث ، ناخذ على سبيل المثال قاموس اللغة الانجليزية الذي يحتوي على 60000مدخل منه 21.488 مدخل له معنيين اي حوالي 40% و الحالة نفسها لباقي اللغات الاجنبية الاخرى ، و المتواجدة بكثرة لي شبكة الانترنيت ، امام هذه الحالة يجد الباحث نفسه حائرا ، في اختيار المفردات الصحيحة أو فهم ما يقصد بالضبط اثناء تفقده لنتائج البحث.

الجناس : نلاحظ ان حركة تطور العلوم و المعارف تنتج باستمرار مصطلحات حديثة فعلى الباحث ان يلجا الى عملية الترجمة قصد الاطلاع على المصطلحات الموحدة المتناولة علميا

و الخاصة بموضوع بحث لان حفظ كلمات جديدة للغة اجنبية يصاحبه دائما اكتساب اراء جديدة .[22]

1. **المعوقات التقنية :**

التدريب : يتطلب استخدام مصادر معلومات الالكترونية ، تدريب مكثف لكل من العاملين و المستفيدين لاكتساب المهارة و القدرة على التعامل مع الاجهزة و البرامج المستخدمة من جهة ، و من جهة اخرى اكتساب القدرة على التعامل مع كل مصدر معلومات الكتروني على حدة ، واكتساب مهارة استرجاع المعلومات المطلوبة ، لأنه من النادر وجود مصادر معلومات الكترونية تتفق فيما بينها على البناء والمجال والبرامج الاسترجاعية . وكيفية التعامل معها ، كما أن معظم مصادر المعلومات الالكترونية بوجه عام ، وتلك المتاحة عبر شبكة الانترنيت بوجه خاص قد تخلو من وجود مقدمات شارحة توضيحية تساعد على الاستخدام الامثل لهذه المصادر ، هذا بالإضافة الى صعوبة تصفحها من جانب المستفيد ، مما يجعل استخدامها بدون تدريب كاف صعبا ومضيعة للوقت .

الصيانة : يتطلب استخدام مصادر وجود أجهزة تقنية المعلومات ، مثل الحاسبات الالية , وأجهزة التعامل مع الاقراص المدمجة ، وأجهزة الاتصال عن بعد ، مثل خطوط وشبكات الهاتف ، والأقمار الاصطناعية الدولية ، وكلها أجهزة ذات قابلية للأعطال في أي وقت ، وخاصة في الدول النامية ، ومن بينها الدول العربية ، مما يتطلب وجود صيانة في أعلى درجة من الجودة وبصفة مستمرة ، فضلا عن ذلك فان التغير المستمر في تقنية الاجهزة والبرامج المستخدمة في التعامل مع مصادر المعلومات الالكترونية قد أدى الى زيادة التكاليف ، كما أدى الى مشاكل تتعلق بالجوانب الفنية والتدريب لاستخدام هذه المصادر، مما يتطلب تغييرا في الأجهزة وضرورة وجود برامج جديدة ، أو يسبب دخول تقنية جديدة وحديثة تتطلب ضرورة تغيير في أجهزة المكتبات ومراكز المعلومات لتتلاءم مع التغيرات الحديثة .

الصعوبات في الاستشهادات المرجعية : فالكثير من الدوريات والمجلات الالكترونية تبدو بصورة مغايرة لنظيرتها الورقية ، حيث ان المقالة في الشكل الورقي محددة من حيث عدد الصفحات ، واسم الكاتب وعنوان المقالة والعدد وتاريخ الاصدار وغيرها من المعلومات البيبليوغرافية ، فضلا عن خضوعها للتحكيم من قبل جهات علمية موثوقة

ومعترف بها ، وهذا بخلاف الحال بالنسبة للمصادر الالكترونية ، حيث تتميز بعدم الثبات والاستقرار بحيث يصعب تتبعها ، كما أن الكثير منها تظهر بطريقة يصعب تحديد عنوان الدورية ، أو هوية المؤلف ، وتحديد وقت الاصدار ، خاصة اذا لم يكن للدورية أصل ورقي يمكن الرجوع اليه ، وتزداد المشكلة تعقيدا بتغير الـ (**URL**) للدورية أو المقال على الواب بين حين واخر مما يضيع الاثر في تتبع المقالة بعد فترة من صدورها .[23]

الادارة : يتطلب الاستخدام و التعامل مع مصادر المعلومات الالكترونية بانماطها المختلفة، جهدا اداريا و تنظيم العمل باقسام الخدمة المرجعية ، حيث يفوق ذلك الجهد المطلوب في ادارة و تنظيم العمل باقسام الخدمة المرجعية ، التي تعتمد على مصادر المطبوعة ، حيث ان عنصر الادارة لابد ان يقوم بامور الشراء و الاشتراك و التجديد و شراء الاجهزة والصيانة و البرامج و التدريب ، و حقوق التاليف و ضبط الميزانية ، و فرض رسوم على الاستخدام اذا رغبت المكتبة او مراكز المعلومات في ذلك .

انعدام مبدأ الاستقرارية على شبكة : كثير ما يواجه الباحث على شبكة الويب العالمية مشكلة متكررة ، هي انه عندما عنوان او احد المواقع التي سبق له استخدامها و التعامل معها يكشف عدم وجود المواقع و ان عنوانه قد تغير ، او ان الصفحة المحددة التي يريدها في هذا الموقع لم تعد موجودة ، تواجه هذه المشكلة غالبية مستخدمي الانترنيت ، ومن ثم يتعين الباحث اذ يلجأ الى اعتماد طرق الحفظ على الاوعية المختلفة او الطباعة لكل ما يحصل عليه من معلومات مفيدة .

ضعف قنوات الارتباط بالشبكة : و هذا في الدول السائرة في طريق النمو و الدول الفقيرة على الخصوص ، و التي فوجئت بتقنية الانترنيت و امكانياتها ، ولم تكن في اتم الاستعداد حيث فرض عليها السير في طريق منهج العولمة ، فمعظم هذه الدول لا تتوفر على بنية تحتية في مجال الاتصالات و الشبكات محلية قادرة على استيعاب كل ما يستجد عالميا ، فالباحث اليوم يشتكي من ضعف قوة تدفق المعلومات في قاعات الانترنيت داخل الجامعات المرتبطة بالشبكة رغم كل الجهود التي تبذل لتدارك ذلك ، الا مجال البحث العلمي يتطلب السرعة في الانجاز.[24]

2. المعوقات المادية :

التكاليف : يوجد اجماع طيلة فترة السبعينات على أن تكلفة مصادر المعلومات الالكترونية تبلغ الضعف على الاقل بالنسبة لتكاليف استخدام مصادر المعلومات

المطبوعة ، وفي بعض الحالات قد تبلغ هذه التكلفة خمسة أضعاف تكلفة استخدام الشكل المطبوع ، ويتم حساب تكلفة أو سعر المصدر نفسه أو قيمة الاشتراك السنوي وتكاليف الأجهزة وصيانتها والبرامج الاسترجاعية المطلوبة لاداء العمل وتدريب كل من العاملين والمستفيدين ، وبذلك تقدر التكاليف الاجمالية للنظام مكملا بقيمة تتراوح مابين (15 الى 18) ضعف قيمة شراء أو الاشتراك في مصدر المعلومات الالكتروني نفسه[25] .

الاستخدام : ان نسبة لا يستهان بها من المستفيدين في المكتبات و مراكز المعلومات لا تقبل حتى الان على استخدام مصادر المعلومات الالكترونية ، لأسباب متعددة منها صعوبة استخدام مصادر المعلومات الالكترونية بالنسبة لهم، او عدم توفر الوقت و المال لديهم للتدريب على استخدامها ، و اهمها وجود رسوم مالية ينبغي ان تدفع مقابل الخدمة .

التغيير المستمر : ان التغيير المستمر في تكنولوجيا الاجهزة و البرامج المستخدمة في التعامل مع مصادر المعلومات الالكترونية ،قد ادى الى زيارة التكاليف كما ادى الى مشاكل تتعلق بالجوانب الفنية و التدريبية لاستخدام مصادر المعلومات الالكترونية ذاتها مما يتطلب تغييرا في الاجهزة و ضرورة وجود برامج جديدة او بسبب دخول تكنولوجيا حديثة تتطلب ضرورة تغيير في اجهزة المكتبات و مراكز المعلومات لتتلاءم مع التغيرات الحديثة .[26]

3. **معوقات قانونية :** تهدف حقوق التأليف الى حماية صاحب العمل الفكري وتندرج حقوق التأليف في اطار تشريعي أوسع يعرف بحقوق الملكية الفكرية ، التي تشتمل أيضا حقوق العلامات المسجلة وبراءات الاختراع ، وتضمنت حقوق التأليف تمتع صاحب العمل الفكري بحقوقه الادبية في المقام الأول التي تضمن للمؤلف استغلال عمله واستثماره لمصلحته .

وأصل المشكلة يكمن في سهولة نقل ونسخ المصادر الالكترونية ، فقد يكون من السهل أن يقوم شخص بجمع مادة كتاب كامل عن طريق القص واللصق للمواد المتوفرة الكترونيا ومن المهم في هذا الصدد وضع قواعد بشكل واضح على المستوى العالمي تتضمن حقوق الأطراف المختلفة (المستفيدون ، المكتبات ، الناشرون ، المؤلفون) بحيث لا تختلف قوانين حفظ الملكية الفكرية من دولة الى اخرى[27] .

Intellectual Property مفهوم الملكية الفكرية:[28]

حق الملكية الفكرية هو حق قديم و راسخ اهتمت به الشعوب العريقة منذ القدم ، و سيشهد عام 2010الاحتفالية رقم 300 لظهور أول تشريع قانوني في هذا الصدد و هو قانون أو تشريع هو يعد رمز لميلاد ما نعرفه الآن بقانون حقوق التأليف و **Statute of Anne**البريطاني

النشر **Copyright Law** وليس هناك ثمة شك في أن مفاهيم كيفية الادارة و الضبط و المشاركة في المعرفة و ثقافة الابداع كانت موجودة قبل عام 1710و لكنها توجت و تم تقنينها بظهور هذا التشريع.

و بعد أكثر من قرنين من الزمن أسست منظمة الويبو **World Intellectual Property Organization (WIPO)** في عام 1967بهدف حماية الجهود الابداعية و تحفيز حماية الملكية الفكرية على المستوى الدولي ،و التي يبلغ عدد أعضاءها 184 دولة ، و تدير نحو 24 معاهدة أو اتفاقية دولية و مقرها جنيف و أغلب أعضاءها الامم المتحدة ، و قد حددت نوعين أو نمطين من قانون الملكية الفكرية :

أولا: الحقوق التجارية أو الملكية التجارية (مثل براءات الاختراع ، العلامات التجارية)

ثانيا: حقوق التأليف و النشر

مفهوم حقوق التأليف و النشر[29] Copyright

و هو مجموعة من الحقوق القانونية الحصرية التي يتمتع بها المؤلف العمل لفترة محددة من الزمن ، وتشمل هذه الحقوق نسخ الاعمال بما في ذلك أجزاء من العمل **Derivative**، توزيع العمل ، أداء العمل (عرضه في فيلم أو شريط صوتي من خلال الالعاب ، و كذلك أداء الأعمال الدرامية ، و الهدف من حق المؤلف ووفقا لدستور الولايات المتحدة الامريكية خاصة تشجيع العلوم و الفنون المفيدة ، و ذلك ايمانا بحق كل فرد ساهم في انتاج عمل مبدع أو عمل فني أصيل في أي وسط و تأمينه بالحماية اللزمة حتى يتمكن مبدع العمل من الحصول على تعويض مناسب للجهد الفكري .

وتشمل حقوق النشر و التأليف نوعين من الحقوق في الواقع الأمر ، الحق المادي و الذي يكفل الانتفاع المادي لصاحب العمل و الذي من حقه إتاحة الفكرة أو القالب الفكري الذي وضعه و سمح باستخدامه من قبل الناشر ، وكذلك الناشر الذي ساهم في

اتاحة هذا القالب الفكري في قالب مادي _ مطبوع أم إلكتروني و الحصول على مقابل مادي تجاه هذه الإتاحة . و ينتهي هذا الحق المادي أو ينقضى بعد مدى زمني معين يختلف من قانون دولة اخرى ، و الى جانب هذا الحق المادي هناك الحقوق الأدبية أو كما يسميها البعض الحقوق المعنوية و التي تشمل حق الإسناد و سلامة العمل ، و أكد إبراهيم الدوى أن هذا الحق لا يجوز الحظر عليه ، و يكفل للمؤلف و لا يجوز انتهاك عمله سواء بالسرقة أو السب أو التجريح و استخدامه بشكل عادل . و يذكر أن الحق مؤقت بينما الحق المعنوي فهو حق أبدي يمتد للورثة حتى بعد وفاة المؤلف الاصلي.

الاستخدام العادل[30]: Fair Use

يرى الكثيرون أن التعريف الاستخدام العادل أمر غاية في الصعوبة و اي تعريف يعد هشا، لاسيما في عصر الفضاء الالكتروني الذي أصبح يشمل أغلب الانشطة أكثر من ذي قبل ، و يرى الكثير من الحقوقين و السياسين و أصحاب حق المؤلف و المستخدمين ومحاميهم أن وضع تعريف للاستخدام العادل من الصعب ادراكه طالما عجزنا عن توجيه الفعال لاستخدام الاخرين ،و تجدر الاشارة الى الانتاج الفكري المتخصص يستخدم غالبا مصطلح **Fair Use** و يشير البعض لنفس المفهوم باستخدام مصطلح التعامل العادل **Fair Dealing** وقد ورد تعريف الاستخدام العادل **Fair Use**في **ODLIS** على انه "قيود أو شروط الاستخدام بنسخ العمل أو جزء منه بما لا يشكل انتهاكا**Infringemnet** الحقوق التأليف و النشر بما في ذلك الاستنساخ لأغراض النقد ، و التعليق ، تقديم التقارير الاخبارية ، التعليم و المنح الدراسية و البحوث كما عرف الانتهاك على انه الاستخدام دون تصريح للمواد أو براءات الاختراع المشمولة بقانون حق التأليف و النشر و أن هذا الاستعمال الغير مصرح من شأنه أن يعرض فاعله للمسائلة القانونية و اتخاذ الاجراءات القانونية من قبل المالك الأصلي للمادة .

كما عرفته جامعة ستانفورد **Stanford Unversity** أنه مجموعة الأحكام أو النقاط التحفظية في قانون حقوق التأليف و النشر و التي تسمح بالنسخ و التوزيع للأعمال المنشورة دون إذن المؤلف أو المبدع العمل في حالات محددة و محدودة ، و من أمثلة الاستخدام العادل التي يصرح بها قانون التأليف و النشر اقتباس مقتطفات في مراجعة أو نقد أو نسخ جزء صغير من عمل ما من قبل مدرس أو طالب لتوضيح الدرس.

أما الجمعية الامريكية للمكتبات القانونية **The American Assocation of Law Libraries(AALL)** و في اطار صياغتها للخطوط الارشادية الخاصة بالاستخدام العادل فقد عرفته على انه "مبدأ قانوني يجد الحقوق الحصرية المالك أو صاحب حق التأليف و التشر" مشيرة الى انه لا يوجد معيار دقيق يحسم حدود أو نطاق الاستخدام العادل .

ماهية المصنف الرقمي :

المصنف الرقمي ابداع عقلي ينتمي الى بيئة تقنية المعلومات ، و التي يتم التعامل معها بشكل رقمي . و تشمل برامج الحاسوب و قواعد البيانات و طوبوغرافيا الدوائر المتكاملة .

و بالإضافة الى هذه الأنواع الثلاثة من المصنفات الرقمية التقليدية ، ظهرت مصنفات أخرى خاصة بيئة الانترنت نثل : أسماء المواقع على شبكة الانترنت و عناوين البريد الالكتروني و قواعد البيانات على الخط التي تضمنها المواقع الانترنت و محتوى موقع الانترنت من نصوص و رسوم و مؤثرات حركية .

برامج الحاسوب

برامج الحاسوب بالحماية القانونية باعتبارها " مصنفات أدبية بمعنى المادة 2 من اتفاقية برن و تطبق تلك الحماية على برامج الحاسوب أيا كانت طريقة التعبير عنها أو شكلها " .كما منحت اتفاقية تريس الحماية القانونية " لبرامج الحاسوب ,سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة , باعتبارها مصنفات ادبية بموجب معاهدة بيرن كما تتمتع بالحماية البيانات سواء كانت في شكل مقروء آليا أو أي شكل آخر اذا كانت 'بداعات فكرية .

و الحاسوب باعتباره جهازا الكترونيا مصمما بطريقة تسمح باستقبال البيانات واختزانها و معاملتها ، و ذلك بتحويل تلك البيانات الى معلومات صالحة للاستخدام واستخراج النتائج وفقا للتعليمات المعطاة له اعتبر وقت ظهوره مجرد اختراع الي و لم يطرح اي مشكل . و لكن لأسباب عديدة اصبحت حماية برامجه تطرح بحدة خاصة مع التطورات التكنولوجية الحديثة ، و تنوع أشكال القرصنة و التقليد بشكل واضح وجلي.

و تنقسم برامج الحاسوب الى :

- برنامج المصدر: هي الاوامر التي يضعها المبرمج أو المؤلف البرنامج و تكون مدركة له لكنها غير مدركة للآلة التي هي الكمبيوتر كجهاز مادي .

- برنامج الآلة : و هو عكس مفهوم برنامج المصدر تماما ، اذا تذركه الآلة و تستطيع التعامل معه و تشغيله ، و بين برنامجي المصدر و الآلة توجد برامج ذات غرض تحويلي أو (برامج ترجمة)بموجبها تتحول برامج المصدر الى برامج الالة.
- الخوارزميات: هي العناصر و الرموز الرياضية التي يتكون منها بناء و البرنامج كالأفكار و الحقائق العلمية ليست محل حماية لأنها ليست موضعا للاستئثار حسب ما تقضي به المادة 9/2 من اتفاقية تربس.:

قواعد البيانات :

قواعد البيانات تعتبر أداة مثالية في تنمية سوق المعلومات و في تطوره فضلا فوائدها و ايجابياتها الاكيدة في الكثير من الميادين الانتاجية و الاقتصادية . و يراد بها : " مجموعة الانتاجات و المعطيات أو عناصر أخرى مستقلة مرتبة بطريقة ممنهجة و مصنفة و يسهل الوصول اليها ذاتيا بواسطة الوسائل الالكترونية أو كل الوسائل الاخرى . و هو نفس التعريف الذي تبناه المشرع الفرنسية في الفقرة الثانية من المادة (3 -112) من قانون الملكية الفكرية .

و في الاصطلاح الفقهي يراد بقواعد التي البيانات القاعدة أو القواعد التي تؤسس أو تتضمن دلالة البيانات ، كالحقائق و الاحصاءات و الرموز و الانشطة الرقمية – كعمليات التحويل الرقمية (صفر واحد 1-0) – دون أن يكون هناك رابطا بينها سوى حين تحولها بالمعالجة الالية الى المعلومات ". مجموعة مهيكلة من التسجيلات النصية أو غير النصية متاحة للقراءة اليا عبر خط مباشرة مرتبط بخادم ملقم."

و تأخذ بقواعد المعلومات مع تقنيتي الوسائط المتعددة و نظام الترقيم أشكالا متعددة كالموسوعات العامة و المتخصصة التي تتكون من النصوص و اصوات و رسوم بيانية و صور ثابتة و متحركة ، و الصحف و غيرها[31] .

الوضعية القانونية المعقدة للمصنفات الالكترونية والرقمية

تنطوي المشكلة القانونية لحقوق التأليف والنشر على أكثر من تطبيق على المستوى الوطني ، بل تمتد الى حل الخلافات على المستوى الدولي ، حيث تثير شبكة الانترنيت مسائل جديدة هامة تتعلق ب :[32]

- قانونية الوصول الى مصادر المعلومات الالكترونية
- قد لا يكون واضحا أمام المستفيد ان كان العمل المعروض أمامه على الشاشة عاما أو خاصا ، محفوظا لحقوق التأليف أو لا
- كثرة الحديث والنقاش من جانب المهتمين بقانون حق التأليف : فيما اذا أو الى أي حد يجب أو يطبق القانون ليأخذ بالحسبان المسائل التي تثيرها التكنولوجية الحديثة
- يجب أن يوجد نوع من التوازن بين حقوق المبدعين وانصافهم عند استخدام أعمالهم على الشبكات من جهة وبين اعطاء المستفيدين فرصا مناسبة للاستفادة من الوصول الى هذه الاعمال بطريقة قانونية واستخدام معقول من جهة ثانية .

تعدد الجهات المعنية بالحماية القانونية في المصنف الالكتروني والرقمي :

مشكل اخر يبرز عند ادارة الاعمال الرقمية يتمثل في تعدد الاشخاص المشاركين أو المتدخلين في انجاز المصنف الرقمي خاصة السمعي والسمعي البصري منها الذي يعد منبع الاستخدام اليومي من طرف مؤسسات المعلومات والاعلام .

وهنا من المهم فهم طريقة انجاز هذه الاعمال من اجل تحديد طبيعة الحقوق للجهات المشاركة .

تضارب تشريعات المصنفات الالكترونية والرقمية :

تذهب اراء عديدة الى عدم قدرة النظم القانونية الحالية على الاضطلاع بذلك ،الأمر الذي يحتم ضرورة الاعتقاد بضرورة ايجاد اتجاهات وطرق جديدة لان تطبيق القوانين لا يتعدى الدولة التي صكتها . وبالتالي فان معظم القوانين تقتصر على دولة واحدة او في بعض الاحيان منطقة جغرافية تضم قومية واحدة .

ومن المسلم به أنه من الصعب ان لم يكن من المستحيل التحكم فيما يقرأه الناس على الأنترنيت والوسائط الالكترونية ، فلقد حاولت بعض الدول مثل مثل سنغافورة والصين والفيتنام تصميم نظم فنية وقانونية للتحكم فيما يتاح لمواطنيها على الأنترنيت الا أنها فشلت في التحكم في سلوكيات المواطنين ويعني ذلك أنه من الصعب تحديد مكان حدوث الانتحالات المختلفة[33] .

الخاتمة:

وبناءا على ما تطرقنا له في مقالنا هذا حول تكوين الباحثين على استخدام مصادر المعلومات الالكترونية في ظل حقوق الملكية الفكرية من جهة والاستخدام العادل من جهة اخري فيمكننا تلخيص موضوعنا فيما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات :

1. ضرورة التكوين والتدريب للباحثين على استخدام مصادر المعلومات الالكترونية لفهم الابعاد القانونية والفنية التي تطرحا .
2. سن قوانين وتشريعات في مجال حقوق التأليف والنشر والاستخدام العادل للمصادر الالكترونية تواكب التطور التكنولوجي المتسارع لها ، وتكون ذات مرونة للتعامل مع مختلف تعقيدات البيئة الالكترونية .
3. يجب أن تكون التشريعات الخاصة بتنظيم حقوق الملكية الفكرية تراعي حق الباحث في الوصول الحر لمصادر المعلومات دون قيد او شرط ضمانا للمساهمة في تطوير وترقية البحث العلمي .
4. التنسيق على المستوى الاقليمي والدولي وعلى مستوى المنظمات الدولية الناشطة في هذا المجال لتكتسب هاته تشريعات طابعا دوليا متفقا عليه يسهل من الاستخدام العادل للمصادر الالكترونية دون المساس بحق المؤلف او الجهة المنتجة.
5. تنظيم برامج تكوينية وتحسيسية لمختلف شرائح المستفيدين في المكتبات ومراكز المعلومات على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية .
6. التكوين والتدريب عن بعد للباحثين على وجه الخصوص في كيفية التعامل مع مستجدات البيئة الإلكترونية ومختلف الاشكالات والصعوبات التي تفرزها على مستوى البحث العلمي .
7. التنسيق والتعاون الدولي في مجال الجريمة المعلوماتية وحقوق الملكية الفكرية وتدعيم الجهود الداعية للاستخدام العادل للمعلومات وحق الوصل للمعلومات كحق انساني للاستفادة منها في مختلف انشطة البحث العلمي .

وختاما نستطيع القول أن الاستخدام العادل لمصادر المعلومات الالكترونية لا يتناقض تماما مع حقوق النشر والتأليف ، بل يساهم في حماية حقوق المنتج والناشر دون اهمال لحق المستفيد أو الباحث في الوصول الى المعلومة ، ويعتبر التكوين الالية المثلي

لتحقيق التوعية اللازمة لكيفية استخدام مصادر المعلومات الالكترونية دون الوقوع في انتهاكات لحقوق المؤلفين و الناشرين مع ضمان الاستخدام المنصف والعادل للباحث دون احتكار .

الهوامش:

[1] الوردي زكي حسين ، المالكي مجبل لازم ، مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية ،عمان ، دار الوراق، 2002، ص9-10 .

2 بن منظور محمد بن مكرم ابو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ،مج 13 بيروت ، دار صادر ، 1968.ص 364 ، 365 .

3 تمت الزيارة يوم : 2017/01/15 **www.larousse.fr/dictionnaires/francais/formation/34643**متاح على الموقع :

4 تمت الزيارة يوم : 2017/01/15 **www.en.oxforddictionaries.com/definition/formation/training** متاح على الموقع :

محمد عبد الفتاح الصيرفي ، الإدارة الرائدة ، مصر ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2003، ص 32[5]

6شواو عبد الباسط ، تكوين الأرشيفيين بالجامعة الجزائرية بين النظري والواقع : تجربة تخصص تقنيات أرشيفية في نظام ل م د ف بجامعة قسنطينة 2 ، 2014 ، أطروحة دكتوراه ، معهد علم المكتبات والتوثيق ، جامعة قسنطينة 2 .

حسن ابراهيم بلوط ، ادارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2002 ، ص 236 .**7**

8 Pierre casse , La formation performante , office des publications universitaires centrale Ben Aknoun , alger , 1994 , p 153 .

9 راوية محمد حسن ، ادارة الموارد البشرية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2000 ، ص 167 .

10 مقناني صبرينة ، التكوين الوثائقي لدى مستفيدي المكتبة المركزية لجامعة منتوري قسنطينة ، اطروحة دكتوراه ، 2006 ، قسم علم المكتبات ، جامعة منتوري قسنطينة ،. ص 36 .

رشاد أحمد عبد اللطيف ، ادارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية ،الاسكندرية ، المكتبة الجامعية ، 2000.ص124. **11**

[12] الوردي زكي حسن ، المالكي مجبل لازم. المرجع نفسه ، ص 291 .

13 قنديلجي عامر ابراهيم ، عليان ربحي مصطفى ، السامرائي ايمان فاضل . المرجع السابق ،ص37.

14 عليان ، ربحي مصطفى ، عباس ، هدى زيدان – المكتبات الاكترونية و دورها في التعليم عن بعد الرياض : الاتحاد العربي والمعلومات بالتعاون مع مكتبة الملك فهد ،2007.ص95.

15 صوفي ، عبد اللطيف، المراجع الرقمية و الخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية .عن مليلة ،دار الهدى .2004. ص44-45.

[16] حمدي امل وجيه ، المرجع السابق .ص27.

17 متولي نريمان اسماعيل ، الاتجاهات الحديثة في ادارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات .القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2002 . ص71.

[18] السامرائي ،إيمان فاضل ، مصادر المعلومات الالكترونية و تأثيرها على المكتبات ، المجلة العربية للمكتبات و المعلومات ، مج1ع 1993.ص68

19 حمدي امل وجيه، المصادر الالكترونية للمعلومات : الاختيار والتنظيم والاتاحة في المكتبات ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ،2009، ص31.

20 حمدي امل وجيه ، المرجع السابق 64-68.

21 بطوش كمال . المكتبة الجامعية و البحث العلمي في الجزائر ، ماجيستر علم المكتبات ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1994 ص 45.

[22] غراف، نصر الدين.البحث عن المعلومات العلمية والتقنية من خلال الويب الخفي:دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس بولاية سطيف ، : ماجيستير علم المكتبات . قسنطينة،. **2004** ، ص , 179 -182.

[23] ملحم عصام توفيق أحمد ، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات الجامعية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011 ، ص219-221

24 راجعي اسماعيل ، الافادة من مصادر المعلومات الالكترونية ، مذكرة ماجستير 2011، جامعة قسنطينة 2 .ص 91-92.

25 ملحم عصام توفيق أحمد ، المرجع السابق ، ص 220.

26 راجعي اسماعيل ، المرجع نفسه ، ص92-93.

27 ملحم عصام توفيق أحمد ، المرجع السابق ، ص 223 .

28 سريفينار أحمد حافظ ، حماية حقوق المكية الفكرية والاستخدام العادل في المكتبات ، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية ، بيئة المعلومات الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات ، الرياض ، 2010 ، ص 12.

[29] سريفينار أحمد حافظ ، المرجع السابق ، ص 13.

[30] سريفينار أحمد حافظ ، المرجع السابق ، ص19.

31 العيدوني أحمد وداد ، حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية : برامج الحاسوب وقواعد البيانات نموذجا ، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية ، بيئة المعلومات الامنة : المفاهيم والتشريعات والتطبيقات ، الرياض ، 2010 ، ص4-7.

32 طرشي حياة ، المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية : دراسة ميدانية بمكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة ، ماجستير، معهد علم المكتبات والتوثيق ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 ، 2012 ، ص153-156.

33 طرشي حياة ، المرجع السابق ، ص157.